



**Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux**  
Observatoire Social Tunisien

CAHIERS DU  
**FTDES** N°6

# **Forêts tunisiennes**

Entre marginalité territoriale et valorisation  
des ressources naturelles.

**Regards croisés entre gestionnaires et usagers**

Coordination : Brahim Jaziri

**Février 2022**



**Rédaction et administration :**

Adresse : 2 Avenue de France Imm Ibn Khaldoun (National), 2ème étage  
Apt325- Bab Bhar 1000 Tunis, Tunisie

**Directeur :**

Alaa Talbi

**Comité de rédaction :**

Hayet Amamou, Sleheddine Ben Frej, Riadh Ben Khalifa, Nizar Ben  
Salah, Meher Hanin, Sofien Jaballah, Melek Kéfif, Hassen Annabi

**Photo de couverture : Photographie prise au niveau de Jbel Nadhour,  
Bizerte**

Brahim Jaziri

# أي دور لبرامج التنمية المحليّة في النهوض بالمُنتفعين بالموارد الغابيّة والطبيعيّة بولاية بئررت؟

رشيد السعداني<sup>1</sup>

## الملخص

عملت الدولة التونسيّة منذ الاستقلال على تنمية الغطاء النباتي واستعادته. وقد بلغت مساحة الأراضي الغابيّة بتونس سنة 2015 ما يناهز 1.3 مليون هكتار وهو ما يمثّل 8% من إجمالي مساحة البلاد<sup>2</sup>. ويتميّز المجال الغابي في تونس بوجود عدد كبير من السكان ناهز الـ 750 ألف ساكن سنة 2010 ما يمثّل 8% من مجموع السكان<sup>3</sup>. ولا تزال مؤشرات التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة لسكان الغابات أقل من المعدلات الوطنيّة. إذ سجّلت نسبة الفقر لسكان الغابات حوالي 46% سنة 2010 بينما لا تتجاوز 20% على المستوى الوطني، حيث يعاني أغلب سكان المجال الغابي الفقر والتمهيش والبطالة. وتعدّ الموارد الغابيّة بمختلف أنواعها المصدر الرئيسي لدخل السكان هناك. وقد نفّذت الدولة منذ الاستقلال العديد من مشاريع التنمية الريفيّة بمشاركة مانحين دوليين. ويهدف برنامج التصرف المندمج في المشاهد الغابيّة في المناطق الأقل نموًا الى تحسين البنية الأساسيّة وتحسين دخل متساكيني الغابات عن طريق الاستغلال المباشر لمنتجات الغابات من قبل السكان المحليين<sup>4</sup> عبر مجامع تنمويّة خاصّة بهم، في إطار ما تسمح

<sup>1</sup>تقني أول، المندوبية الجهويّة للتنمية الفلاحيّة ببئررت، دائرة الغابات

<sup>2</sup> Observatoire Nationale de l'Agriculture (ONAGRI), *Indicateurs clés sur la forêt, les produits et services forestiers en Tunisie en 2020, 2021*, 30p

<sup>3</sup> Idem

<sup>4</sup> سكان المجال الغابي وجواره كما تعرفهم نصوص مجلة الغابات

به النصوص القانونية. وتستفيد مجامع التنمية مقابل ذلك من تشجيع الدولة عن طريق استغلال منتجات الغابات مجاًناً مقابل الأعمال والخدمات التي يتم تنفيذها من أجل حماية المجال الغابي والمحافظة على الموارد الطبيعية. ويبلغ عدد المجامع التنموية في مجال التصرف في الموارد الطبيعية بولاية بنزرت 42 مجمعا سنة 2021<sup>5</sup>. وتتركز هذه التنظيمات أساساً في غرب الولاية وقد انخرطت 8 مجامع منها في برنامج "المشاهد" يهدف المشروع إبرام اتفاقيات التصرف التشاركي مع السكان المحليين لتطوير أنظمة الإنتاج الفلاحي وتحسين ظروف العيش مما يسمح لمتساكني الغابات الى تحسين دخلهم عن طريق الاستغلال المباشر لمنتجات الغابات من قبل السكان المحليين عبر مجامع تنموية خاصة بهم وكذلك الى تحسين البنية الأساسية لضمان ظروف عيش أفضل. وقد عملت بعض هذه المجامع على تحسين وضعية منخرطيها وخاصة النساء منهم. ورغم أهمية هذا البرنامج، فإن التعقيدات الإدارية المختلفة وظهور جائحة الكوفيد العالمية والطابع الموسمي لإستغلال بعض المنتجات الغابية أدوا إلى تأخير في انجاز العديد من المشاريع المبرمجة، مما يهدد استمرارية البرنامج ونجاحه.

كلمات دليوية: الغابات، الموارد الطبيعيّة، التنمية المحلية، برنامج المشاهد، بنزرت.

## Abstract

Since independence, the Tunisian state has worked to develop and restore vegetation cover. The area of forest land in Tunisia in 2015 amounted to about 1.3 million hectares, which represents 8% of the total area of the country. The forest area in Tunisia is characterized by the presence of a large population of about 750 thousand inhabitants in 2010, representing 8% of the total population. The indicators of social and economic development of the forest population are still lower than the national averages. The poverty rate of forest dwellers was about 46% in 2010, while it does not exceed 20% at the national level, where most of the forest dwellers suffer from poverty, marginalization and

<sup>5</sup>المنندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ببنزرت

unemployment. Forest resources of all kinds are the main source of income for the population there. Since independence, the state has implemented many rural development projects with the participation of international donors. The program of integrated management of forest landscapes in less developed areas aims to improve the infrastructure and improve the income of forest dwellers through direct exploitation of forest products by local residents through their own development groups, within the framework of what is permitted by legal texts. In return, the development pools benefit from the state's encouragement through the free exploitation of forest products in exchange for the works and services that are carried out in order to protect the forest area and preserve natural resources. The number of development complexes in the field of natural resource management in the wilaya of Bizerte is 42 in 2021. These organizations are mainly concentrated in the west of the state, and 8 of them have been involved in the "Al-Mashhad" program. The project aims to conclude participatory management agreements with local residents to develop agricultural production systems and improve living conditions, allowing forest dwellers to improve their income through direct exploitation of forest products by local residents. Through their own development groups, as well as to improve the infrastructure to ensure better living conditions. Some of these academies have worked to improve the status of their members, especially women. Despite the importance of this program, the various administrative complications, the emergence of the global Covid pandemic and the seasonal nature of the exploitation of some forest products led to a delay in the completion of many programmed projects, threatening the continuity and success of the program.

**Keywords:** Forests, natural resources, local development, landscapes, Bizerte.

## مقدمة

يمثل الغطاء الغابي بولاية بنزرت ثروة طبيعيّة هامة إذ يمسح حوالي 787 كم<sup>2</sup> ما يُمثّل 22,4% من المساحة الجمليّة للولاية<sup>6</sup> مما يجعلها تحتل مكانة هامة في مجال التغطية الغابية، مقارنة بباقي ولايات الجمهورية، إذ تساهم ولاية بنزرت بقراءة 8% من مجموع مساحة الغطاء الغابي في تونس. وتنتشر التشكيلات الغابية الطبيعيّة والاصطناعية في سلسلة جبال مُقعد من معتمديات سجنان وغزالة وبنزرت الجنوبية وبالمناطق الشرقية والساحلية للولاية. وتتكون هذه التشكيلات الغابية الاصطناعية أساسا من أشجار الصنوبر الثمري والصنوبر الحلبي والكاليتوس بمختلف أنواعه. أما الغابات الطبيعيّة والشعراء<sup>7</sup> فأهم مكوناتها الفرنان والذرو والكشريد والريحان وعديد الأنواع النباتية الأخرى. ومن الناحية العقاريّة، تتوزع المساحات الغابية بولاية بنزرت بين ملك الدولة الغابي (80,6%) وأراض خاصة خاضعة لنظام الغابات (8,2%)<sup>8</sup> وأراض رعوية محسنة بملك الدولة الغابي (7,2%). ويُعاني المجال الغابي في ولاية بنزرت من ضغوط بشرية كبيرة في علاقة باستغلال موارده المتنوعة. وقد قامت الدولة بالتخطيط للعديد من برامج دعم الموارد الطبيعيّة للغابات بالولاية، حيث تم تنفيذ العديد من مشاريع التنمية الريفيّة المتكاملة في إطار الشراكة مع مانحين دوليين، على غرار مشروع "التصرف المندمج في المشاهد في المناطق الأقل نمو"<sup>9</sup> الذي سنتناوله بالدرس في هذا البحث.

تسعى هذه الدراسة في مرحلة أولى، إلى إبراز المشاكل التي يعاني منها متساكنو الغابات بولاية بنزرت. وفي مرحلة ثانية، سنقوم بتقديم الأهداف المرجوة من المشروع المذكور ومراحل انجازه وأهم العراقيل التي تعترض المجامع والمواطنين والإدارة عند التنفيذ. كما يرمي البحث في مرحلة ثالثة، إلى اقتراح بدائل جديدة

6 بالاعتماد على الخارطة الفلاحيّة بولاية بنزرت مصحّحة بتحليل صور جوية.

7 يقصد بها تشكيلات غابية من نوع الايك (Matorral) ناجمة عن تدهور الغابة المتوسطية.

8 Observatoire Nationale de l'Agriculture (ONAGRI), Indicateurs clés sur la ..Op. Cit.p 206.

9 اختصارًا «مشروع المشاهد»

للعلاقة بين الإنسان والمجال الغابي من أجل إرساء مقومات تنمية مستدامة ومتضامنة.

## 1. مجال غابي هش وضغوطات بشرية متنوعة على موارده

### 1. عوائق قانونية عديدة تحول دون تنمية المجال الغابي

بلغت مساحة الأراضي الغابية بتونس سنة 2015 ما يناهز 1,3 مليون هكتار<sup>10</sup> وهو يمثل 8% من إجمالي مساحة البلاد. وقد عملت الدولة التونسية منذ الاستقلال على تنمية الغطاء الغابي وصونه. وتبلغ عائدات منتوجات الغابات سنويا قرابة 220 مليون دينار منها ما بين 10 و15 مليون دينار في شكل مداخيل مباشرة إلى خزينة الدولة<sup>11</sup>، وهو ما مثل في السنوات الخمس الأخيرة 1,26% من موارد أملاك الدولة. وتتأتى هذه العائدات أساسا، من الخشب بمختلف أنواعه والذي بلغ إنتاجه قرابة 161 ألف متر مكعب من الخشب المقطوع لسنة 2017<sup>12</sup>، إضافة إلى النباتات الطبية والعطرية التلقائية الغابية التي تنتشر على مساحة 409 ألف هكتار. وتضع هذه الأرقام تونس في المرتبة 32 عالميا في مجال تصدير الزيوت النباتية بقيمة تفوق 30 مليون دينار سنويا. ورغم هذه الأرقام المهمة فإن مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكان الغابات تبقى أقل من المعدلات الوطنية من ذلك ان أغلب سكان الغابات يُعانون الفقر والتهميش والبطالة كما يعتمد عيشهم بشكل كبير على موارد الغابات<sup>13</sup>.

تُعتبر مجلّة الغابات المرجع القانوني الجامع للتصرف واستغلال الغابات بتونس. وينص الفصل 14 من هذه المجلّة على أن "أملاك الدولة للغابات غير قابلة

<sup>9</sup> الإدارة العامة للغابات

<sup>11</sup> الإدارة العامة للغابات ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دراسة حول التقييم الاقتصادي لمنتجات وخدمات الغابات

التونسية، 2012، 45 صفحة

<sup>12</sup> APIA., *Etude de l'amélioration de la qualité et du positionnement des plantes aromatiques et médicinales*. Rapport définitif, 2013, 250p.

<sup>13</sup> <https://legal-agenda.com>

للتفويت ولا ينالها مفعول الحيازة بمرور الزمن بعد تسجيلها ولا يمكن تغيير وصفها ولا يمكن إخراجها من حضيرة أملاك الغابات إلا في الحالات المنصوص عليها في هذه المجلة ". ورغم ذلك، فإن المجال الغابي أهل بالسكان، فأغلب متساكني الغابات يقيمون مساكنهم في شكل تجمعات سكنية مختلفة الأشكال والأحجام (قرى، دواوير<sup>14</sup>، دشرات<sup>15</sup>...) والأراضي المُستغلّة في إطار حق الانتفاع، وهي وضعية قديمة تعود في أغلبها إلى الفترة الاستعمارية. ولم تسجل الوضعيات تغيراً يذكر منذ تلك الفترة رغم الزيادة في النمو الديموغرافي وفي عدد المساكن. وتُعتبر أي عملية توسّع أو حوز لأرض تابعة لملك الدولة للغابات مخالفة غابية<sup>16</sup> يتم بموجبها تحرير محضر ضد من قام بالتوسع. وبالتالي، فإن ملك الدولة للغابات لا يمكن توريثه أو هبته إلى الأبناء. أما من ناحية استغلال العقارات لإنجاز مشاريع فهو امتياز يُمنح طبقاً للفصل 75 من مجلة الغابات لإنجاز إقامات وقتية محددة بشروط فنية مضبوطة على شكل لزمة تتم عن طريق بنة عمومية على مستوى مركزي. من جهة أخرى، تخضع الأراضي الخاصة الخاضعة للغابات للأمر عدد 191<sup>17</sup> المتعلق بإنجاز مشاريع السياحة البيئية، الذي ينص على ألا تقل مساحة الأرض المراد استغلالها في إنجاز المشروع عن 20 هكتار.

وتسمح فصول المجلة بحق الانتفاع من المنتوجات الغابية. إذ يُنظّم القسم الرابع من مجلة الغابات التونسية، في الفصول من 35 إلى 42، حقوق والتزامات متساكني الغابات. ويعتبر أي ساكن يقطن داخل المجال الغابي مستخدماً لموارد الغابة، كما يتمتع المواطنون المقيمون حول الغابات بدائرة يبلغ شعاعها 5 كيلومترات من المجال الغابي بحق استغلال الموارد الطبيعية، ويستثنى من ذلك ممارسة الحق في زراعة قطع معينة داخل مجال غابات الدولة. وتخضع ممارسة حق الاستغلال (الانتفاع) لترخيص مسبق، صادر عن الوزارة المكلفة بالغابات لمدة

<sup>14</sup> تجمع سكني يجمع عدداً محدوداً من المساكن المتجاورة في غالب دون الخمس

<sup>15</sup> تجمع لعدد من الدواوير.

<sup>16</sup> الفصل 18 من مجلة الغابات

<sup>17</sup> مؤرخ في 2018/02/21



خمس سنوات قابلة للتجديد، بناءً على طلب المعني بالأمر. ويقتصر الاستغلال على جمع الحطب اليابس الملقى على الأرض وقطع الغابة الرقيقة من الأنواع الثانوية دون تقليع جذورها وحق الانتفاع بالمرعى لغاية تغذية المواشي واستعمال بعض منتوجات الغابات المعدّة للشؤون المنزلية دون بيعها. وتطوّرت حاجيات حياة المتساكنين ومتطلباتهم بفعل تغيير نمط عيشهم وتنوع أنشطتهم، من ذلك انتشار استعمال قوارير الغاز والطاقة الكهربائية في المنازل للتدفئة والطهي، كما أصبحت تربية الماشية تعتمد على المكملات العلفية، وبالتالي فإنّ حق الانتفاع بقطعة ارض لغاية غراستها أصبحت لا تفي بالحاجة. ومن جهة أخرى، أدى تطور المستوى التعليمي للسكان وانتشار استعمال وسائل التواصل الاجتماعي في كل الأوساط وتحسن مستوى العيش في المناطق الحضرية إلى ظهور نمط جديد من المشاريع الاقتصادية التي تُثمن المجالات الغابية ذات جدوى مرتفعة مثل الاقامات الريفية ومشاريع السياحة البيئية (الريفية) وأنشطة تقطير النباتات الطبية والعطرية. وهي أنشطة ذات جدوى اقتصادية عالية من شأنها ان تُحسّن من دخل سكان الغابات وتطوّر عائدات الدولة من خلال إيرادات تصدير هذه المنتوجات.

وهكذا فقد أصبحت بعض فصول مجلة الغابات ونصوصها التطبيقية عائقاً أساسياً يحول دون استغلال الموارد الطبيعية للغابات من طرف متساكنها، حيث يمنع الفصل<sup>18</sup> بيع المنتوجات المتأتية من ملك الدولة للغابات إلا بواسطة البتة العموميّة عن طريق المزايدة العمومية أو بالمراكنة عند التأكد أو استحالة البيع بالمزاد العلني<sup>19</sup>، علماً أن قائمة المنتوجات الغابية موضوع البيع بالمزاد العلني مضبوطة بأمر وزاري<sup>20</sup>. وهو ما زاد في تهميش سكان الغابات وتدني مستوى عيشهم وتفاقم عزلتهم.

18 القانون عدد 20 لسنة 1988 بتاريخ 13 افريل 1988 والمنقح بالقانون عدد 13 لسنة 2005 الصادر بتاريخ 26 جانفي 2005

19 الأمر عدد 1656 لسنة 1991 المؤرخ في 6 نوفمبر 1991

20 قرار وزير الفلاحة عدد 233 الصادر بتاريخ 04 أوت 1993

## 2. مجال غابي أهل بالسكان يعانون من العزلة ومن ضعف مستوى

### التنمية البشرية

يغيب مصطلح "ساكن الغابة" أو "سكان الغابات" عن النصوص القانونية لمجلة الغابات ويُعَوِّضُ بعبارة "المنتفعين بالغابات". ويمكن تعريف سكان الغابات وفق المجلة المذكورة على انهم الأشخاص الذي يعيشون داخل الغابة والذين يقنطون حول الغابات بدائرة شعاعها 5كم والذين مارسوا بصفة فعلية حق الانتفاع كما هو منصوص عليه بالنصوص القانونية سابقا. وتحتل ولاية بنزرت المرتبة الثانية على المستوى الوطني من حيث عدد ونسبة المنتفعين بالموارد الغابية في تونس، بعد ولاية جندوبة. وقدّرت دراسة أجرتها الإدارة العامة للغابات والوكالة الألمانية للتعاون الدولي سنة 2012 حول سكان الغابات والمنتفعين بها في تونس<sup>21</sup>، العدد الإجمالي للمنتفعين القاطنين داخل الغابات بـ 28.759 مستخدما، أي ما يمثل 12٪ من إجمالي عدد المنتفعين بالغابات التونسية والبالغ 733.613 نسمة. ويبلغ عدد المنتفعين القاطنين داخل الغابات في ولاية بنزرت 4.421 فردا، أي ما يعادل 15.3٪ من العدد الجملي على المستوى الوطني. أما المنتفعين القاطنين حول تلك الغابات بدائرة يبلغ شعاعها خمس كيلومترات من الغابات في بنزرت فيرتفع إلى 83.979 شخصا، وهو ما يمثل 14,8 % من إجمالي سكان الولاية (568.219 نسمة سنة 2014). ويتوزع هؤلاء السكان على 18.439 عائلة، تعيش 17.528 منها على بُعد 5كم من الغابة. ويبلغ متوسط مساحة الغابات لكل أسرة تستخدم الغابة 4,63 هكتارا في حين يبلغ المتوسط الوطني 5,57 هكتارا لكل أسرة. ويبلغ متوسط مساحة الغابات لكل مستخدم 0,96 هكتار بينما يبلغ المتوسط الوطني 1,15 هكتارا لكل مستخدم. وتفسر هذه الأرقام -واغلبها دون المعدل الوطني- الضغط البشري المرتفع المسلط على المجال الغابي وموارده. فرغم الجهود الكبيرة التي تبذلها إدارة الغابات من خلال إعادة تشجير الكثبان الرملية والجبال وكذلك إنشاء المحميات الطبيعية، مازال مجال الغابي في ولاية بنزرت يعاني من شتى أنواع التدخلات

<sup>21</sup> Direction Générale des Forêts (DGF), *La population forestière en Tunisie. Un référentiel économique et social national*, Tunis, 2012, 39 p.

البشرية لاستغلال موارده المتنوعة في مخالفة تامة لقانون الغابات الذي يحدد بصرامة أوجه الاستغلال.

وعلى صعيد آخر، تتميز المناطق الغابية بولاية بنزرت بصعوبة تضاريسها. وتمتد المساحات الغابية على هضاب متوسطة وشديدة الانحدار في أغلبها. كما تُعاني التربة الغابية من الهشاشة بما أن الطبقة الغنية والتي يمكن حراستها لزراعتها غير سميكة، وبالتالي فإن الاستغلال الفلاحي للأراضي الغابية ضعيف الجدوى من الناحية الاقتصادية. وتسبب الكميات الهامة من الأمطار التي تسجل في الولاية، التي تتجاوز 800 مم سنويا في سجنان، في انجراف التربة وغسلها الشديد وبالتالي تفجيرها والحد من استغلالها. كما تساهم الحيوانات البرية بالمناطق الغابية، خاصة الخنزير الوحشي، في إتلاف المزروعات وكذلك في إلحاق الأضرار بالماشية من طرف الحيوانات البرية الأخرى. وقد جعلت العزلة من جهة، ونقص الموارد والخدمات من جهة أخرى، الحياة صعبة في المجال الغابي. أضف إلى ذلك ندرة فرص العمل القارة المحلية، باستثناء النشاط الزراعي في المستغلات الصغيرة والمجزئة. وكشفت دراسة نشرها المعهد الوطني للإحصاء بعنوان "خارطة الفقر في تونس" سنة 2020<sup>22</sup> عن ارتفاع نسب الفقر بشكل رئيسي في المناطق الداخلية وتحديدا بوسط البلاد وشمالها. وقد بلغت نسبة الفقر بولاية بنزرت 17.5% أي أكثر من المعدل الوطني الذي بلغ 15.2%. على المستوى الجهوي، وتبقى المعتمديات الغربية بالولاية الأكثر فقرا، حيث بلغت النسبة في معتمدية سجنان 39.9% وجومين 36.6% وغزالة 34% مقابل 5.3% فقط بمعتمدية بنزرت الشمالية. كما بلغت نسبة البطالة 12.2% بكامل الولاية مقابل 15.3% وطنيا.

<sup>22</sup><http://ins.tn/>

## II. التجارب التنموية الوطنية في المجال الغابي بولاية بنزرت

يتم تعريف مصطلح التنمية المحلية على أنها نهج لتنمية الموارد البشرية والمادية لمنطقة معينة<sup>23</sup>. أما التنمية المستدامة فهي شكل من أشكال التنمية الاقتصادية يحترم البيئة وديمومة الموارد واستخدامها الرشيد، وذلك للحفاظ على الموارد الطبيعية<sup>24</sup>. ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على الاستثمارات في مناطق الغابات التونسية، تم اعتماد سياسة جديدة للتنمية المحلية تركز على تشريك المجتمعات المحلية في التخطيط مع مراعاة أولويات السكان. وقد اعتمدت الدولة التونسية على تشريك العديد من المانحين الدوليين في تمويل المشاريع التنموية بالغابات التونسية. ومن أهم الممولين نجد البنك الدولي الذي ساهم في متابعة وتمويل برنامج التصرف المندمج في المشاهد الغابية بعدد من ولايات الشمال والوسط الغربيين للبلاد التونسية.

### 1. أهمية مجامع التنمية الفلاحية بولاية بنزرت

يخضع إحداث المجامع الى القانون عدد 43 لسنة 1999 الصادر بتاريخ 10/05/1999. وقد بلغ عدد المجامع النشطة بجميع أصنافها 149 مجمعاً إلى حدود 2021<sup>25</sup>. وتنشط هذه المجامع في العديد من المجالات، منها مجامع الماء الصالح للشرب وعددها 75 مجمعاً أي بنسبة 50% من العدد الجملي للمجامع ومجامع الري بالمناطق السقوية العمومية وعددها 22 مجمعاً بنسبة 15% و 10 مجامع مختلفة النشاط بنسبة 7% وأخيراً مجامع التصرف في الموارد الطبيعية البالغ عددها 42<sup>26</sup> جمعاً أي بنسبة 28%. ويرتبط نشاط 34 مجمعاً من الصنف الأخير

<sup>23</sup> <https://www.fao.org>

<sup>24</sup> Patric Triplet, *Dictionnaire encyclopédique de la diversité biologique et de la conservation de la nature*, 2019, 1144p.

<sup>25</sup> المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ببنزرت

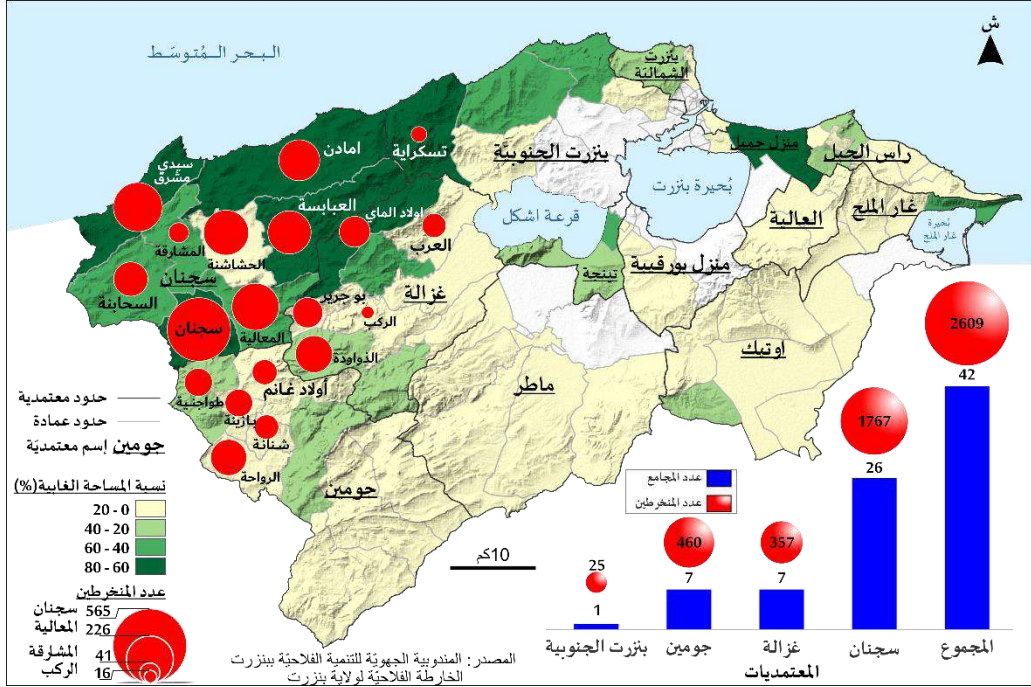
<sup>26</sup> توقفت 07 مجامع عن النشاط

بديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي حيث تكون الأنشطة في نطاق عقود برامج تهم عديد التدخلات كأشغال انجاز أو تهيئة المسالك الفلاحية وأشغال المحافظة على المياه والتربة وغراسة الزيتون والتهئية والتصرف في المراعي وغيرها من البرامج. وترتبط 8 مجامع بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ببنزرت وهي تنشط أساسا، ضمن "مشروع المشاهد"، الذي يُعنى بتحسين البنية الأساسية وباستغلال المنتوجات الغابية وتحسين مستوى عيش المتساكنين بمعتمدية سجنان وغراسة الزيتون واشغال المحافظة على المياه والتربة بمعتمدية غزالة. مجاليا، تتوزع المجامع بنسبة 95% على المعتمديات الغابية وهي بنزرت الجنوبية وسجنان وغزالة وجومين باعتبار منخرطهم من متساكني المجال الغابي التي تعود ملكيتها للدولة، في حين يتوزع 5% من باقي مجامع التصرف في الموارد الطبيعية في بقية الولاية. وتمثل المجامع همزة وصل بين الإدارة ومنخرطها. وتبرز معتمدية سجنان بأهمية عدد المجامع وعدد منخرطها، اذ بلغ عدد المجامع 26 مجمعا تضم 1.767 منخرطا. وتعود هذه الوضعية إلى أهمية المساحات الغابية فيها حيث تغطي المساحات ذات الصبغة الغابية 355 كم<sup>2</sup> أي 57% من مجموع مساحة المعتمدية وتستأثر عمادة امانن بأكبر نسبة من المساحات الغابية في الولاية، حيث تبلغ مساحة الغطاء الغابي بـ 95,5 كم<sup>2</sup> وهي تضم 171 منخرطا في مجموعين اثنين. وتعدّ عمادة سجنان 5 مجامع تضم 565 منخرطا وهو العدد الأهم على مستوى الولاية. ويبلغ عدد مجامع تنمية الموارد الفلاحية 7 في كل من معتمديتي غزالة وجومين. وبالرغم من محدودية المساحات الغابية بمعتمدية جومين (72 كم<sup>2</sup> أي حوالي 13% من المساحة الجمليّة للمعتمدية) فهي تضم 460 منخرطا مقابل 357 في معتمدية غزالة التي تبلغ مساحة غطائها الغابي 101 كم<sup>2</sup> أي حوالي ربع المساحة الجمليّة. وتحتل بنزرت الجنوبية المرتبة الأخيرة من حيث عدد المنخرطين الذين لا يتجاوز عددهم 25 منخرطا فقط رغم أهمية الغطاء الغابي الذي يبلغ 117 كم<sup>2</sup> محتلة بذلك المرتبة الثانية على مستوى الولاية. تبلغ مساحات الغطاء الغابي 49 كم<sup>2</sup> في المعتمديات الساحليّة الشرقية أي حوالي 6.5% من مجموع مساحة الغابات بالولاية. ورغم أهمية هذه المساحة إلا أنّ هذه المعتمديات لا تضم أيّ مجمع لتنمية الموارد الطبيعيّة. ويعود

غياب مجامع الموارد الفلاحية في هذه المعتمديات إلى كون اغلب سكانها ينشطون في المجال الفلاحي والصناعي والخدماتي في حين يُعتبر النشاط في الموارد الطبيعية غير ذو اهتمام من طرف هؤلاء السكان مع قلة التنوع الطبيعي في هذه الغابات إضافة إلى أن الغطاء الغابي بالمعتمديات الشرقية هي غابات اصطناعية متكونة أساسا من الصنوبريات تم غراستها في إطار مقاومة زحف الرمال لحماية مدن بنزرت ومنزل جميل والعالية ورأس الجبل من الترميل (شكل 1).

على المستوى الإداري، يتم انتخاب هيئة تصرّف من طرف المتساكنين. وتمثل هذه الهيئة منخرطها لدى المؤسسات العمومية حيث تقوم بإعداد برامج التدخل والمصادقة عليها والمشاركة في تنفيذ مختلف عناصر مشاريع التنمية وتمثيل المنخرطين لدى السلط المحلية والجهوية. وتختلف نسبة نشاط هذه المجامع حسب مجال تدخلها، فمنها الناشطة او متواضعة النشاط ومنها من هي متوقفة النشاط أو بصدد التكوين.

ويُعاني نشاط هذه المجامع من عدّة عراقيل مما يؤثر على ديمومتها. كما يرتبط نشاط اغلب هذه المجمع بمشاريع ممولة عن طريق قروض او هبات أجنبية والتي بطبيعتها مرتبطة بمدة محددة لإنجاز المشاريع، إضافة الى الصبغة التطوعيّة لنشاط الهيئات، وهو ما جعل نشاط اغلب هذه المجامع يتوقف بانتهاء اجال المشروع مما يؤثر بصفة جليّة على ديمومة المشروع ومتابعته. وتخضع المجامع إلى المحاسبة العمومية وإلى تسديد الاداءات الجبائية، وهي من العوامل الرئيسية التي تفسر عزوف المتساكنين على تحمل المسؤولية الإدارية لهذه المجامع.



شكل 1: مجامع تنمية الموارد الطبيعية ونسبة المساحات الغابية بولاية بزرت سنة 2021

وهكذا، فقد بات من الضروري اليوم التفكير في صيغ جديدة لتحفيز المتساكنين على التجمع في شركات أهلية أو تعاوضيات أو تعاونيات وغيرها من الهياكل التي تؤمن تمثيلهم لدى السلط الإدارية والمؤسسات العمومية لإنجاز مشاريع التنمية والمشاريع الربحية لمتابعتها ولضمان تواصلها.

## 2. برنامج التصرف المندمج في المشاهد الغابية

يمثل برنامج "التصرف المندمج في المشاهد الطبيعية" أحد أهم مشاريع التعاون بين الدولة التونسية والبنك الدولي. وقد تحصلت الدولة التونسية بمقتضاه على تمويل من البنك الدولي بقيمة 269 مليون دينار لإنجاز مجموعة من المشاريع تمتد على مساحة 400 ألف هكتار بالمناطق الغابية الأقل نمو بالشمال والوسط الغربيين. وتشمل هذه المشاريع 25 عمادة تنتمي لثمانية ولايات وهي بزرت وباجة وجندوبة وسليانة والكاف والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد. ووضع "برنامج التصرف

المندمج في المشاهد الغابية" جملة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها بين سنوات 2018 و2023، تتلخّص في محاور رئيسية أهمها:

• تعزيز قاعدة البيانات والأطر التشريعية والمؤسسية للتصرف المستدام في الموارد الفلاحية والغابية والرعوية. وتشمل هذه العملية جرد غابات الزياتين والغابات والمراعي وسباسب الحلفاء ثم إعداد برامج التهيئة الغابية والرعوية.

• إعداد مخططات تنمية تشاركية مع مراجعة مجلة الغابات وتحسين الجانب المؤسسي للتصرف المستدام في الغابات ودعم البحث العلمي في المجال الغابي والرعوي.

• دعم الإنتاج الغابي والرعوي والفلاحي وإنجاز الأشغال الغابية والرعوية على مساحة تقارب 100 ألف هكتار وغرسة 20 ألف هكتار من الزياتين وتلقيح 5 آلاف هكتار من الزيتون الجالي.

• تهيئة الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية.

• إبرام اتفاقيات التصرف التشاركي مع السكان المحليين لتطوير أنظمة الإنتاج الفلاحي وتحسين ظروف العيش.

وينطوي عن تطبيق قانون ارتفاع سكان الغابات بالموارد الغابية في تونس الموروث عن فترة الاستعمار ظلما وحيفا كبيرين لسكان المجال الغابي. ولإنجاح برنامج التصرف المندمج في المشاهد الطبيعية في المناطق الأقل نموا في تونس، سمحت اتفاقية مبرمة بين وزارة الفلاحة ممثلة في الإدارة العامة للغابات ومجامع التنمية الفلاحية بإبرام اتفاقيات شراكة مع مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري<sup>27</sup>، وهو ما مكن من تجاوز عقبات الفصل 18 من قانون الغابات الذي يسمح للصناعيين والمجهزين دون سواهم في الاستغلال الربحي للمنتوجات الغابية

<sup>27</sup>قرار وزارة الفلاحة عدد 269 بتاريخ 27 جانفي 2017



الخشبية منها والثانوية، وبالتالي استبعاد السكان المحليين من استغلال الموارد الطبيعية على نطاق واسع. وبناءً على ترتيب قانوني، تسمح هذه الاتفاقيات بالاستغلال المباشر لمنتجات الغابات من قبل السكان المحليين عبر مجامع تنموية خاصة بهم. وتستفيد هذه الأخيرة، كجزء من التجارب التنموية، من تشجيع الدولة عن طريق استغلال منتجات الغابات مجاناً مقابل الأعمال والخدمات التي يتم تنفيذها من أجل حماية المجال الغابي، مثل القيام بأعمال الصيانة والمراقبة. ويتم بموجب هذا المشروع اعتماد برامج تكوينية وتحسيسية لإنجاز مشاريع تنموية متنوعة لتحسين دخل العائلات القاطنة بالغابات ولضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لها وخاصة للمرأة المنخرطة بهذه المجامع. ويُمكن المشروع في الآن نفسه، من المحافظة على الثروة الغابية وتحقيق الاستغلال الرشيد لها ويضمن ديمومة الأنشطة المنتجة في الفضاء الغابي حتى تصبح مصدراً للدخل. ويتم ذلك عن طريق إبرام اتفاقيات إنتاجية بين مجامع التنمية المعنية والمؤسسات الاقتصادية لضمان ترويج الإنتاج الخام أو المحوّل. وتم إدراج معتمديتي سجنان وغازالة من ولاية بنزرت في "مشروع المشاهد" بميزانية جملية تبلغ 30,6 مليون دينار، ينتفع منها 31.551 ساكناً ينضوون في 7.415 عائلة موزعين على 52 دوار. ويشتمل هذا المشروع على 3 مشاهد: مشهد الشوشة وجبل الشيطانة من معتمدية سجنان ومشهد وادي المالح بمعتمدية غازالة (جدول 1 و2).

جدول 1: معطيات احصائية حول المشاهد الغابية الناشطة بولاية بنزرت سنة 2021.

المعتمدية	معتمدية سجنان		معتمدية غازالة
اسم المشهد	الشوشة	جبل شيطانة	وادي المالح
الاعتمادات بالألف دينار	7,9	7,2	15,4
عدد السكان	24.680	3.283	3.588
المساحة المُستغلّة بالهكتار	5.336	5.190	غراسة زياتين على مساحة 1.400 هك
عدد المجامع	3	1	4

المصدر: المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ببنزرت

جدول 2: معطيات حول المجامع الناشطة في إطار برنامج المشاهد الغابية بولاية بترت

مساحة الاستغلال (هكتار)	الكميات الريحان المُستغلة (طن)		المنتج المستغل	عدد المنخرطين	تاريخ التأسيس	المشهد	المجمع
	2021	2019					
1942	436	216	الريحان	195 امرأة	2017	الشوشة	البركة
1564	236	189		140 امرأة + 18 رجل	2013		التحدي
1830	318	لم يشتغل		120 امرأة + 25 رجل	2012	الشيطنان	الفردوس
5190	480	534		170 رجل + 150 امرأة	2013		سيدي مشرق
1400	غراسة الزيتون عن طريق المقاولات					وادي المالح	غزالة

المصدر: عمل ميداني

كان الانطلاق الفعلي للمشروع يوم 5 أكتوبر 2018 بإمضاء أربع اتفاقيات مع مجامع مشهدي الشوشة وجبل شيطانة من معتمدية سجنان تتعلق بالتصرف التشاركي والمندمج في استغلال الذرو والريحان. وقد انطلقت ثلاثة مجامع في استغلال نبتة الريحان منذ سنة 2019 طبقا للاتفاقيات المبرمة بين المجامع والإدارة العامة للغابات والفاعلين الاقتصاديين (محوّل ومجمّع المنتوج). وقامت المجامع بدورها بإنجاز أشغال وخدمات لحماية الغابات والمراعي وتنميتها، متمثلة أساسا في حراسة الغابة من الحرائق والصيد العشوائي وتنظيم أيام تطوعية لتنظيف الغابة (صور رقم 1 و 2) كما يقوم المجمع بجهر منابع المياه المستعملة لشرب القطيع، إضافة إلى أشغال تشجير وتنظيف غابي ومسالك التدخل لحماية الغابة عند نشوب حريق. وتم إبرام اتفاقيات لتمويل المجامع الناشطة بمبلغ مالي يقدر 114,5 ألف دينار لشراء جرار وبعض المعدات اللازمة لسير عمل المجمع لتدعيم عمل الإدارة في مجال حراسة الغابة وللقيام بحملات تشجير غابي وشراء مواد تعقيم ضد كوفيد 19 للمنخرطين والعاملين.



صور: 1 و2: جانب من الأيام التحسيسية الذي نظمها مجمعا "التحدي" و "البركة" في غابات سجنان سنة 2019

المصدر: مجمعا البركة والتحدي

### III. تقييم التجارب التنموية: بدائل جديدة للعلاقة بين

#### الإنسان والمجال الغابي

##### 1. تقييم التجارب التنموية

يُعتبر مشروع المشاهد نموذجاً للتعامل بين متساكني الغابات والإدارة. حيث تتسم علاقة متساكني الغابات مع الإدارة في العادة بالعدائية بسبب النصوص القانونية التي تعتمد الإدارة في التصرف في الموارد الطبيعية وهو ما يتجلى من خلال ارتفاع عدد مخالفات الاعتداء على الغابات خاصة بعد 2011. ورغم أهمية مشروع المشاهد، فإن التعقيدات الإدارية من ناحية، وتزامن تنفيذ البرنامج مع جائحة الكوفيد العالمية من ناحية أخرى، أدوا إلى تأخير العديد من المشاريع المبرمجة. ونتج عن هذه الوضعية تقليص قيمة التمويل من طرف البنك الدولي إلى 139 مليون دينار بعدما رُصد لها 269 مليون دينار في البداية وذلك بسبب عدم استهلاك الاعتماد المخصصة له، حيث أن الإنجاز لم يتجاوز إلى حدود شهر أفريل 2020 الـ 9,6%. وأفضت عملية تقييم شاملة للمشروع إلى إعادة هيكلته وذلك بتوفير الموارد البشرية التي كانت عائقاً أمام تقدم إنجازها. ومن المشاكل التي اعترضت إنجاز "مشروع المشاهد" أيضاً، ضبابية العقد بين بعض الأطراف

المتدخلة، إذ اشتكت بعض الجامعات من طبيعة العلاقة بينها وبين المُستغلين الخواص، حيث يعمد هؤلاء الى اقتناء أوراق الريحان مثلا من المجمع بدل زيت الريحان وهو ما يقلص من المردودية المالية.

من جهة أخرى، كان من نتائج ارتفاع وتيرة الحرائق الغابية منذ 2011 وامتدادها على مساحات شاسعة من الغابات تقليص مساحات النباتات الجبلية، مما أثر على نسق الإنتاج والترويج. وأثرت هذه الوضعية على مداخيل المجمع، وهو ما يتضح من خلال عجزها على إسداء الخدمات للإدارة مقابل استغلال الموارد الطبيعية كما نصّت عليه الاتفاقية بين الطرفين. وتبقى ديمومة المجمع أهم الرهانات على استمرارية العمل وقد أدّت بعض مشاكل التسيير ببعض المجمع الى انسحاب أعضاء هيئات التسيير.

2. بدائل جديدة للعلاقة بين الإنسان والمجال الغابي من اجل إرساء

مقومات تنمية مستدامة ومتضامنة

ظلت المناطق الغابية في ولاية بنزرت لزمن طويل على هامش برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للبلاد التونسية<sup>28</sup> مما انعكس سلبا على التراب المحلي وساكنيه الذين يعيشون العزلة والبطالة والفقر، كما تبينه مختلف مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بهذه المناطق. (انظر ما سبق).

ويزخر المجال الغابي بولاية بنزرت بموارد طبيعية هامة تتمثل فيتوفر الشبكات المائية الطبيعية والاصطناعية وثراء نوعي وكمي للغطاء النباتي. كما أن تنوع المنظومات البيئية واختلاف المشاهد يجعلان منه مجالا واعدا لدفع التنمية الاقتصادية المحلية. وتسعى الدولة من خلال مختلف البرامج التنموية الى استغلال هذه الموارد الطبيعية المتنوعة بشكل عقلائي ومستدام وذلك بخلق بدائل جديدة للعلاقة بين الإنسان والمجال الغابي وذلك من خلال إعطاء الأولوية للإصلاحات

<sup>28</sup> Brahim Jaziri, *Le bio et le barrage, végétation riveraine et aménagements hydrauliques : eaux libres/eaux contraintes. Structures, fonctionnalités et représentation dans trois cours d'eau de la Tunisie septentrionale*, Thèse de doctorat, l'ENS-LSH, Lyon, 2010, 288 p.

القانونية للحد من صراع المصالح المتناقض بين الإدارة من جهة ومتساكني المجال الغابي من جهة أخرى. تُعتبر النصوص القانونية الحالية التي تتضمنها مجلة الغابات زجرية وغير منصفة وبالتالي، بات من الضروري الفصل بين الدور الزجري (الضابطة العدلية) والدور التنموي لأعوان الغابات. وتسعى النسخة الجديدة (المزمع تنقيحها) لمجلة الغابات إلى تكييف الإطار التشريعي والمؤسسي للقطاع من أجل التصرف الحكيم في المجال الغابي.

أما من الناحية التنموية، فلا بد من انتداب كفاءات من مهندسين وفنيين ومتصرفين يكلفون بتأطير المتساكنين وتنظيم دورات تحسيسية وتكوينية من أجل الموازنة بين المعطى الطبيعي والاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد الطبيعية. ومن جهة أخرى، بات من الضروري أيضا، تعبئة الموارد المالية لتطوير قدرات التصرف في الموارد الغابية من أجل خلق مشاريع متجددة لها ارتباط بالموارد الطبيعية ومحافظة على البيئة. ومن الضروري أيضا، فتح المجال للمشاريع السياحية البيئية لتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية. كما ان تحسين إدماج المجال الغابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية يُساهم في الحد من الفقر عبر تثمين المشاهد الغابية والمنتوجات الغابية. ومن الضروري وضع آلية مبتكرة لحوافز الاستثمار لزيادة الغطاء الغابي وتنمية الأراضي المتدهورة الخاصة وذلك بغراسة أنواع من الأشجار الغابية وشبه الغابية لتوفير موارد دخل جديد لمالكها. ويبقى العمل على إدماج المتساكنين وأبنائهم وذلك بإحداث مؤسسات صغرى في إطار مختلف برامج التنمية والمحافظة على الغابات المنجز من طرف الإدارة في نطاق البرنامج الوطني لتعويض التشغيل الهش للمتساكنين عن طريق الحظائر مما يساهم في الحد من النزوح.

ومن أهم شروط نجاح المشاريع التنموية هي التشاركية في أخذ القرار. فمذ عام 2011، شرعت البلاد التونسية في عملية إصلاحات عميقة، تماشيا مع محتوى دستورها الجديد الذي يتضمن، فيما يتضمن، مبادئ الحكم<sup>29</sup> المنفتح

<sup>29</sup> كما نصت المادة 131 من الدستور الجديد على تعميم عملية اللامركزية، بما في ذلك المناطق الريفية التي لم تكن مجمعة من قبل

والديمقراطية التشاركية<sup>30</sup>. ويقتضي تجسيد هذا الهدف انجاز أمثلة تهيئة خاصة باستغلال الموارد الطبيعية للمحافظة على ديمومتها وذلك بتشريك مختلف المتدخلين وخاصة السكان المحليين والقطاع الخاص من خلال إيجاد آليات التصرف المشترك. كما يجب تدعيم قدرات الهياكل المحلية والجهوية والمجتمع المدني في مجال التصرف والمحافظة على الموارد الغابية.

في موضوع المجامع التنموية، فلا بد من اختيار مناطق التدخل بالتشاور مع السلط المحلية لعدم التداخل بين برامج مختلف الإدارات في نفس المناطق، والعمل على حسن اختيار مسيري المجامع وتكوينهم في مجال التصرف في المجامع وتمكينهم من رواتب والسعي الى التمديد في عمر المجامع إلى ما بعد نهاية مشروع التنمية حتى يتواصل العمل او تحويلها إلى مؤسسة أهلية او تعاقدية أو تعاونية أو أي صيغة مؤسساتية أخرى ضمانا لديمومة المشاريع المنجزة.

## خاتمة

تواجه الموارد الطبيعية في الغابات في ولاية بنزرت ضغطا كبيرا تتجسد في انتهاكات متنوعة ومتكررة واستغلال عشوائي للموارد الغابية، وهو ما يفرض إيجاد بدائل جديدة لعلاقة الإنسان بالمجال الغابي عبر مقاربة جديدة تركز على مبادئ التشاور والتفاوض المستمر بين مختلف الشركاء المتدخلين (إدارة، جمعيات، مجامع، سلط محلية ...) لإعداد برامج العمل المحلية حتى تكون متطابقة مع الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لكل منطقة. ولقد أصبحت التشاركية في أخذ القرار شرطا أساسيا للدعم من طرف الجهات المانحة ومنهج أساسيا في سياسات الدولة كما ينص عليه الدستور التونسي لسنة 2014. وتبقى المشكلة الرئيسية المطروحة حاليًا، حتى لو تم تنفيذ العديد من الإجراءات سواء من قبل الجهات الفاعلة الرسمية (المنظمات الدولية، الدولة، المجتمعات المحلية) والجهات الفاعلة غير الرسمية، تشتت الإجراءات مما يفقد سياسات التنمية المحلية تماسكها.

<sup>30</sup>Inès Labiadh, *Décentralisation et renforcement du pouvoir local : La Tunisie à l'épreuve des réformes institutionnelles. Maillages territoriaux, démocratie et élection*, Monastir, 2016, 7p.